J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 30 (6): 3247 - 3257, 2005

IMPACT OF UNEMPLOYMENT ON THE RURAL COMMUNITY ECONOMICALLY AND SOCIALLY

Zayed, A. and M. abd Elnabie.
Agric. Economic Research Inst., Agric. Research Center

أثر البطالة على المجتمع الريفي المصرى اقتصاديا واجتماعيا

عبد الله زايد و محمد عبد النبي دسوقى
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

الملخص

أصبحت البطالة من أخطر المشكلات التى تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وخطورة المشكلة ليست فى الزيادة المستمرة فى اعداد العاطلين الذين وصلوا الان الى مايقرب من مليار عاطل فى مختلف انحاء المعمورة وما يمثله ذلك من اهدار فى عنصر العمل البشرى وما ينجم عنه من هدر وضياع للموارد الاقتصادية وتمثلت مشكلة الدراسة فى المقارنة بين عرض الباحثين عن عمل وفرص العمل المتاحة فى الاقتصاد ، وتم تقسيم الدراسة الى أربعة محاور الاول خاص بتعريف البطالة وانواعها والمحور الثانى عنى باسباب مشكلة البطالة اما المحور الثالث فكان عن أثر البطالة على المجتمع المصرى . اما المحور الرابع فتعرض الى اثر البطالة على المجتمع المصرى وتم استخدام اسلوب البحث الريفى السريع لمحافظة الوادى الجديد فى مركزى الداخلة والخارجه . وكان من اهم مخرجات هذه الدراسة ان مشكلة البطالة فى تزايد مستمر ، وان الطريقة الاحصائية المستخدمة فى تقدير البطالة تؤثر تأثير مباشر على حجم البطالة ، وان الأليات المستخدمة فى علاج المشكلة لاتتناسب مع حجمها وأدت الى مشكلة البطالة التى تحمل رب الاسرة اعباء كبيرة فى ظل غياب فرص العمل للابناء كما أدت الى تاخر سن الزواج وفى النهاية توصى الدراسة بما يلى:

١. الضمان الاجتماعي قاصر على الموظفين وتقترح الدراسة أن يتم توسيع المظلة الاجتماعية لتشمل المجتمع كله وذلك يعمل على خفض الطلب على فرص العمل الحكومية حيث أن نسبة كبيرة جدا ترغب في فرصة العمل من اجل الضمان الاجتماعي .
٢. زيادة حجم الاستثمارات في الوزارات الخدمية لخلق فرص عمل جديدة (المدارس – المستشفيات .... الخ) وهذه تعمل على تقريب المجتمع المصري من المستويات العالمية في عدد الطلاب بالصف ونصيب الأستاذ الجامعي من الطلاب وعدد المرضى لكل سرير بالمستشفيات .
٣. يتم تقسيم القرض الى تكاليف ثابته وتكاليف متغيرة وتكون فترة السماح مختلفة وكذلك سعر الفائدة من التكاليف الثابته عن التكاليف المتغيرة .
٤. الوظائف التى يشغلها اصحاب المعاشات يتم شغلها بالشباب .
٥. خفض سن المعاش للاعمال الحرة الى ٥٥ سنة بدلا من ٦٥ سنة .

هذه التوصيات خرجنا بها من الحوار الذى تم بيننا كباحثين وبين العينة التى تمت المعاينة بها وهذا هو السبب فى أن البحث الريفى السريع يخرج بنتائج غير مبرمجة أو مخطط لها فى استمارة استبيان .

المقدمة

أصبحت البطالة اليوم من اخطر المشكلات التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وخطورة المشكلة ليست في الزيادة المستمرة في إعداد العاطلين الذين وصلوا الأن إلى ما يقرب من مليار عاطل[1] في مختلف أنحاء المعمورة وما يمثله ذلك من إهدار في عنصر العمل البشرى وما ينجم عنه من هدر وضياع للموارد الاقتصادية.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يؤثر تأثيرا مباشرا في الحياة الاجتماعية ويساهم في خلق موروث من المشكلات الاجتماعية التي مع الوقت تصل للحالات المستحيلة والحلول الغير ممكنة بالإضافة

---

[1] د. رمزى ذكى . الاقتصاد السياسى للبطالة تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس القومى للثقافة والاداب ، الكويت ١٩٩٧ ص ١٠ .

إلى التأثير السلبي على الحياة السياسية وتصبح فئة العاطلين أرض خصبة جدا لنمو التيارات المتطرفة فكريا والتي تصل للإرهاب العشوائي والإرهاب المنظم الذي يؤرق الأمن القومي ويخلق حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية وتكلف المجتمع الكثير من استنزاف للموارد الى ضياع للوقت وانعدام دخل العاطل يؤدى بالتبعية إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة عدد من يقعون تحت خط الفقر وما يرافق ذلك من أوضاع لا إنسانية.

مشكلة الدراسة :

وتتمثل مشكلة البطالة في المقارنة بين عرض الباحثين عن عمل وفرص العمل المتاحة في الاقتصاد ويتوقف عرض الباحثين عن العمل على كل من معدل نمو السكان والهيكل العمرى للسكان والمستوى التعليمي ، في حين تعود فرص العمل المتاحة في الاقتصاد القومي إلى كل من حجم الاستثمارات الإجمالية ونمط توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ونوعية الفنون الإنتاجية المستخدمة .

كما إن خلق فرص عمل لتوظيف الطاقات المهدرة من قوة العمل المصرية هي إحدى المعضلات التي تؤرق المخطط المصري ، وإحدى الغايات السامية والأصيلة للسياسة الاقتصادية المصرية .

ومشكلة البطالة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وهى لا تعبر عن إيجاد فرصة عمل لمن يطلب هذه الفرصة أو بمعنى آخر زيادة المعروض من فرص العمل أمام الطلب المتنامى في سوق العمل المصري . ولكن عدم إيجاد فرصة العمل أدى إلى أمراض اجتماعية خطيرة غزت المجتمع المصري و منها على سبيل المثال لا الحصر .

- انتشار حالات الخطف والسرقة في الشارع المصري .
- تفشى ظاهرة الجريمة الأسرية بأن يقتل الابن أباه أو أمه أو العكس . وكل ذلك يرجع للبطالة بالدرجة الأولى وانعدام الدخل .
- تفشى مرض الاكتئاب وهذا ما يؤكده علماء النفس والاجتماع .
- قتل الطموح عند الشباب والذي يعتبر المحرك الأساسي للإبداع والابتكار .

ومن ثم فأن مشكلة البطالة في مصر ترجع إلى عوامل ديموجرافية وتعليمية من ناحية وعوامل تتعلق بقدرة الاقتصاد القومي على امتصاص العمالة المتاحة من ناحية ثانية ، والى عوامل كيفية تتعلق بالمقابلة بين نوعية عرض العمل ونوعية فرص العمل المتاحة من ناحية ثالثة .

وعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري يتميز بندرة نسبية في موارده المالية من ناحية ووفرة نسبية في موارده البشرية من ناحية أخرى إلا انه لا يستطيع استغلال تلك الموارد البشرية المتاحة الاستغلال الأمثل بل يصل الحد إلى الهدر المتزايد في تلك الموارد والذي يمثل ثروة قومية هائلة لو أحسن استغلالها وخاصة وأن المستقبل يحمل بين جنباته البقاء للأفضل .

ومن هنا كانت فكرة هذا البحث وهى دراسة كيفية الوصول للاستغلال الأمثل لمواردنا البشرية .

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى آلية داخل المجتمع المصري للمساهمة في الحد من مشكلة البطالة بالإضافة إلى العمل على التعرف على التحليل الاجتماعي للمشكلة وذلك ضمن إطار الدراسات الاقتصادية الحديثة و التي تهتم بقياس الظواهر الاجتماعية بمعايير اقتصادية ومن هنا فإننا نتناول مشكلة البطالة بهدف أساسي و هو محاولة خلق آلية نستطيع من خلالها التعامل مع الأعداد المتزايدة من قوة العمل التي تعمل على تناقص الطلب المستمر كل عام على فرص العمل بالإضافة إلى محاولة خلق تصورات جديدة لزيادة العرض من فرص العمل .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

استخدم فى هذه الدراسة الطريقة الوصفية فى شرح وتقدير المتغيرات الاقتصادية التى تضمنتها الدراسة كما تم استخدام اسلوب البحث الريفى السريع بمركزى الخارجة والداخلة بمحافظة الوادى الجديد للوصول الى مؤشرات تفيد فى تقدير حجم مشكلة البطالة ، وقد اعتمدت الدراسة بصفة اساسية على البيانات الثانوية المستمدة من الاحصاءات المنشورة الصادرة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وزارة

التخطيط ، قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة وكذلك الحصول على البيانات الاخرى من بعض الدراسات وثيقة الصلة بموضوع البحث .

إطار الدراسة :

وتم تقسيم هذا البحث إلى أربع محاور وهى على النحو التالي :

الأول .... البطالة تعريفها وأنواعها .

الثاني .... أسباب مشكلة البطالة .

الثالث .... أثر البطالة على لمجتمع المصري .

الرابع .... آلية العمل والحلول الممكنة لمشكلة البطالة .

I. البطالة تعريفها وأنواعها :

ماذا تعنى البطالة[1] إنه تساؤل قد يبدو لاول وهلة بسيط جدا وبالتبعية يرفعنا لتساءل اكثر بساطة وهو : من هو العاطل ؟ وببساطة أشد هو الشخص الذي لا يعمل

وهذه الإجابة غير كافية حقا أن أهم صفات العاطل انه لا يعمل لكن هناك عدد من الأفراد غير قادرين على العمل مثل الأطفال والمرضى والعجزة والكبار في السن والمحالين إلى سن التقاعد ويحصلون على معاشات فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين ، لان العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل . ومن الممكن أن يكون هناك قادرين على العمل ولا يبحثون عنه مثل الطلبة والبالغين سن العمل (عادة فوق سن ١٦ سنة) وكذلك الذين أحبطوا من كثرة البحث عن فرص العمل ولم يوفقوا وبالتالي اصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث أوهم أثرياء لدرجة انهم في غنى عن العمل . وهناك من يعمل ويبحث عن عمل افضل ولذلك فأن إحصاءات العمل لا تعتبر هؤلاء ضمن العاطلين حتى لو كان يعمل ساعة واحدة في الأسبوع وعليه نستنتج انه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا ومن هنا نجد أن شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف العاطل حسب الإحصاءات الرسمية وهما :

أن يكون قادرا على العمل .

أن يبحث عن فرصة عمل .

ويمكن تعريف العاطل حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية (ILo) بأنه[2] " كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى " .

أن تواجد قدر من البطالة في أي اقتصاد يعد أمرا طبيعيا فإذا ما تجاوز ذلك القدر حدودا معينة فأنها تصبح مشكلة لها خطورتها وتمتد آثارها السلبية ليس فقط إلى الجوانب الاقتصادية ولكن إلى نواح عديدة اجتماعية وسياسية . فالبطالة لا تعبر فقط عن طاقة عاطلة في الاقتصاد بسبب عدم تشغيل عنصر العمل بأكمله ولا تعكس استغلالا غير كفء للموارد فحسب بما يتضمنه ذلك من إهدار وتبديد لانتاج كان يمكن تحقيقه واستخدامه في توفير إشباع افضل للحاجات . ولكنها تعنى ما هو أكثر من ذلك حيث تمس حياة أفراد المجتمع وتؤثر بشدة على سلوكياتهم وتصرفاتهم من هنا تنبع خطورتها مما يجعلها في مقدمة المشاكل التي تستأثر باهتمام مختلف الدول . ومن المعلوم أن كل فرد خلق كوحدة اقتصادية منتجة لنفسه ولأسرته وللمجتمع وللعالم [1] .

أنواع البطالة :

توجد ستة أنواع من البطالة و يمكن ايجازها فيما يلي :

١. البطالة الصريحة أو المفتوحة :

وهذه المجموعة من الأفراد الذين لا عمل لهم رغم قدرتهم على العمل ويرغبون أو يبحثون عنه عند مستويات الأجور السائدة التي تناسبهم وهذه المجموعة تشتمل على معظم حالات التعطل والبطالة .

---

(١) د. رمزى ذكى ، الاقتصاد السياسى للبطالة ، عالم المعرفة سلسلة رقم ٢٢٦ ص ١٥٠ ، تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون ، الكويت أكتوبر ١٩٩٧ .

(٢) د. رمزى ذكى ، مرجع سابق ص ١٧ .

[1] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا – دراسات وتوثيق – الجزء الأول ١٩٩٦ – قضية البطالة وتوفير فرص العمل – ص ١٩ .

٢. البطالة المقنعة :

وهى الحالة التي يكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل تساوى صفر وهى الحالة التى يكون فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعنى وجود عمالة زائدة لا تنتج شيئا تقريبا وهذا النوع ينتشر في قطاع الخدمات الحكومية .

٣. البطالة التكنولوجية :

وهى البطالة الناشئة عن استخدام الأساليب التكنولوجية في الإنتاج أو التي تتطلب مهارات خاصة على النحو الذي يؤدى إلى تعطل أو الاستغناء عن بعض أفراد قوة العمل .

٤. البطالة الاحتكاكية :

وهى البطالة الناشئة نتيجة لاضطرار بعض أفراد قوة العمل للتنقل من وظيفة لأخرى أو من عمل لاخر وذلك يضطرهم إلى البقاء متعطلين خلال فترة الانتظار قبل شغل الوظيفة الجديدة[١] .

٥. البطالة الموسمية :

وتنشأ نتيجة تغير أو تذبذب الطلب على العمل تبعا لموسمية العمل كما في القطاع الزراعي

٦. البطالة الاختيارية :

وهى تلك الحالة التي يضم فيها نشاط معين أو اقتصاد معين عمالا قادرين على العمل وغير راغبين فيه عند مستوى الأجور السائدة والتي لا ترضيهم وقد فسر الأجر السائد هنا بالأجر الذي يعادل الإنتاجية الحدية للعمل في وقت معين [٢] .

الإحصاء والبطالة :

للوقوف على حجم مشكلة البطالة وابعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن المتعطلين ، من حيث أعدادهم وأماكن أقامتهم والمهن التي يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم ومدة بطالتهم ... الخ .

والحقيقة أن الإحصاءات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيرا ما تثير الجدل حول مدى دقتها وشمولها والى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة ، وهناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملهم الإحصاءات الرسمية وهم :

- العمال الذين يتعطلون موسميا : ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون وهؤلاء يوجدون بشكل واضح في القطاع الزراعي وقطاع السياحة .
- الأفراد الذين يعملون بعض الوقت وذلك عكس رغبتهم حيث هم يرغبون العمل طوال الوقت .
- العمال المحبطين : وهم العمال الذين هم بالفعل في حالة بطالة ويرغبون في العمل ولكنهم بيأسهم ولكثرة ما بحثوا عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل وقد يكون عدد هؤلاء كبيرا وخاصة في فترات الكساد الدوري العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية وغير مستقرة وغير مضمونة : وذات دخول منخفضة جدا وهم عادة ممن يعملون لحساب أنفسهم ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب وعددهم كبير في حالة الدول النامية .

ومن هنا لا عجب عندما نجد أن إحصاءات البطالة الموسمية المنشورة أقل من الحجم الفعلي للبطالة بكثير لأنها تستبعد هذه الفئات . والمقياس الأنسب للتعرف على الحجم الحقيقي لمشكلة البطالة ينبغي أن يتسع ليشمل تلك الفئات وفى هذه الحالة سوف يرتفع معدل البطالة ارتفاعا كبيرا .

أما في حالة البلاد النامية فالوضع اكثر تعقيدا ، حيث لا توجد في كثير من الأحيان إحصاءات دورية رسمية عن البطالة وإذا وجدت فغالبا ما يكون تقديرها عشوائيا بالإضافة إلى وجود البطالة المقنعة بصورة حادة جدا والعمالة المحبطة ضخمة جدا والبطالة الموسمية على نطاق واسع والمتعطلين جزئيا ينتشرون في كثير من القطاعات ولهذا فلو أعدنا حساب معدل البطالة بإضافة هذه الفئات فسوف يقفز معدل البطالة قفزة هائلة لأعلى ، وبالرغم من أن البيانات المنشورة تقل كثيرا عن البيانات الفعلية إلا أن جزءاً كبيرا من تفاقم مشكلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة والدول النامية على حد سواء ، و ذلك الجو الهلامي والضبابي

---

(١) د. إبراهيم العيسوى ، حوار حول الرؤية المستقبلية فى مصر ، مشاكل البطالة وفرص تشغيل الشباب ، ندوة معهد التخطيط القومى ٢٠٠٢ .

(٢) الأجر السائد : يمكن توضيحه بمعنى أخر هو الأجر الذي يخضع لقانون العرض والطلب في سوق العمل وهذا يفسر اختلاف الأجر من منطقة لأخرى .

الذي خلقته إحصاءات البطالة إلى الحد الذي جعل كثيرا من الاقتصاديين ورجال السياسة يصابون باليأس تجاه الحصول على بيانات دقيقة تساهم في حل هذه المشكلة .

II. الأسباب الحقيقية لمشكلة البطالة :

تختلف أسباب البطالة باختلاف أنواعها فمنها ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو سكاني أو تكنولوجي أو تنظيمي أو أدارى وغيرها من الأنواع والتي في النهاية تؤدى إلي نوع من أنواع البطالة السابق توضيحها في هذا البحث ويمكن توضيح أسباب مشكلة البطالة وحصرها على النحو التالي :

١. الزيادة السكانية :

استحوذت القضية السكانية على الاهتمام العام في مصر منذ الثلاثينيات من القرن العشرين عندما ظهرت الكتابة عنها والى الخمسينيات والستينيات عندما بدأت الجهود الحكومية وحتى الأن وعلى كل المستويات في وضع الخطط بهدف الحد من الزيادة السكانية وتخفيض معدل النمو السكاني والجدول التالي يوضح لنا تطور أعداد السكان ومعدل النمو السكاني .

جدول رقم (١) : تطور أعداد السكان ومعدل النمو السنوي في مصر

السنة	عدد السكان (بالمليون)	معدل النمو السنوى %
١٩٦٠	٢٥,٩٨	٢,٣٦
١٩٦٦	٣٠,٠٨	٢,٥٤
١٩٧٦	٣٦,٦٣	٢,٣١
١٩٨٦	٤٨,٢٥	٢,٨٠
١٩٩٦	٥٩,٢٧	٢,٠٩
٢٠٠١	٦٥,٣٤	٢,٠٤
٢٠٠٢	٦٩,٢١٣	**١,٩٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي ٢٠٠٢ .

**تصريح رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء للاعلام فى ٢٠٠٣/٢/١٧ .

ومن الجدول رقم (١) يتضح انخفاض معدل النمو السكاني في الـ ١٧ سنة الأخيرة حيث انخفض المعدل من ٢,٨ في عام ١٩٨٦ إلى ١,٩٩ في سنة ٢٠٠٢ وذلك نتيجة طبيعية لارتفاع سن الزواج بين الشباب بالإضافة إلى الجهود المبذولة من الدولة لخفض معدل النمو السكانى ، وهذه الزيادة تؤثر تأثير مباشر على سوق العمل والجدول رقم (٢) يوضح الهرم السكاني في مصر .

جدول رقم (٢) : الهرم السكاني في جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٢

السنة	عدد السكان (بالمليون)	النسبة المئوية
اقل من ١٥ سنة	٢٥,٨٣	٣٧,٥
١٥ سنه – ٤٠ سنة	٢٧,٤٧	٤١,٠
من ٤٠ سنة – ٦٥ سنة	١٢,١٨	١٨,١
٦٥ سنة فأكثر	٢,٢٨	٣,٤

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – نشرة شهرية ٢٠٠٣/٢/١٧ .

حيث يتضح أننا أمام هرم سكاني تمثل فيه الشريحة السكانية اقل من ١٥ سنة نسبة ٣٧,٥ % من السكان واقل من ٤٠ سنه تمثل ٤١ % من السكان وهذه نسبه عاليه توثر تأثير مباشر في عرض سوق العمل بمصر .

٢. التزام الحكومة بتعيين الخريجين :

لقد نجم عن سياسة التزام الحكومة بتعيين الخريجين والمسرحين من القوات المسلحة في أجهزة الدولة ومشروعاتها العامة وربط هذه السياسة بمجانية التعليم في كافة المراحل وهذا أدى إلى شيوع البطالة المقنعة في القطاع العام نتيجة تضخم الأعداد التي تم تعيلها .

ولقد انتشرت البطالة بين المتعلمين بوجه خاص منذ أوائل الثمانينات بسبب عدم القدرة على الوفاء بسياسة تعيين الخريجين . وفى هذا الصدد يمكن القول بأن حجم العمالة المتعلمة في فترة الستينيات لم يكن انعكاسا حقيقيا لحجم الطلب على عامل المؤهل ولم يكن ترجمة صادقة لزيادة قدرة الاقتصاد المصري على

انعكاسا حقيقيا لحجم الطلب على عامل المؤهل ولم يكن ترجمة صادقة لزيادة قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب هذا النوع من العمالة كما أن تطبيق نظام مجانية التعليم وان لم يقدم حلا حقيقيا لمشكلة البطالة ألا انه أدى الي تأجيل المشكلة لتظهر في صورة المتعلمين في الثمانينات بدلا من بطالة الأميين في السبعينيات .

٣. محدودية فرص العمل في السوق المصري :

أن قدرة الاقتصاد القومي محدودة في توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب المزيد من العمالة في القطاع الحكومي والتي جاوزت العمالة في هذه الوحدات العامة الحدود القصوى وأدى هذا الاتجاه إلى اتجاه معاكس وهو تسريح العمالة الزائدة .

ولاشك في أن التزايد غير المخطط للسكان نجم عنه آثار مباشرة على كافة القطاعات حيث تلتهم الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشرى المبذول والتي تركت بصماتها على سوق العمل في مصر نتيجة تقلص المشروعات الجديدة في الوقت الذي تضخ الجامعات المصرية أعداد غفيرة من الخرجين .

٤. غياب التنسيق بين السياسات المختلفة :

لاشك أن عدم الاستغلال الأمثل والتوزيع المناسب للطاقات البشرية نتيجة التوزيع العشوائي للقوى العاملة والتي ينتج عنها عدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وذلك نتيجة غياب التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف وهذا يضاعف من حجم مشكلة البطالة حيث يوجد تخصصات معينه تعانى من البطالة بينما هناك جهات تحتاج هذه التخصصات وهذا يؤدى إلى اختلال في سوق العمل وذلك لاعتبارات تتعلق بعدم التوفيق بين الطلب والعرض.

بالإضافة إلى عدم توفير معلومات عن سوق العمل واحتياجاته والمؤهلات المطلوبة وكذلك أدي جمود قوانين العمل وتشريعاته ونظم التعيين والترقي والأجور والحوافز بعيدا عن اعتبارات الكفاءة والمهارة أدي لانخفاض الإنتاجية في القطاع العام وذلك يساهم في خلق البطالة المقنعة .

بالإضافة إلى جمود نظام الأجور في القطاع الخاص وعدم قابليته للمرونة منع إمكانية استيعاب حجم اكبر من العمالة بمرتبات اقل إنتاجيه متماثلة مما ساهم كذلك في مشكله البطالة.

والبيانات الواردة بالجدول رقم (٣) توضح أن متوسط الأجر الأسمى للعامل فى القطاع العام (قطاع الأعمال) أعلى من موسط الأجر الأسمى فى القطاع الحكومى فعلى حين يبلغ عام ١٩٩٠ حوالى ٢٨٦٠ جنيه لقطاع الأعمال ، ٢١٧٤ جنيه للقطاع الحكومى ، نجد أنه بلغ ٤٢١٢ جنيه ، ٣٠٨٦ فى عام ١٩٩٤ على التوالى وهو وضع ساد لفترة زمنية طويلة إلا أن الملاحظ أن هذه الفجوة تزايدت بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى نظرا لما يتمتع قطاع الأعمال من مرونة أكبر فى الأجور والحوافز فى ظل قانون قطاع الأعمال الجديد ، أما عن القطاع الخاص فما زال متوسط الأجر أعلى من القطاع العام .

جدول رقم (٣) : تطور متوسط الأجر الأسمى والحقيقى السنوى فى القطاعات المختلفة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) .

القطاع	متوسط الأجر الأسمى		متوسط الأجر الحقيقى	
	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٩٤
القطاع الحكومى	٢١٧٤	٣٠٨٦	١١٣٠	١٠٠٠
قطاع الأعمال	٢٨٦٠	٤٢١٢	١٥٩٨	١٤٢٧
القطاع الخاص	٢٩٦٤	٤٣٦٨	١٦٥٦	١٤٨٠

المصدر : د. هدى السيد أثر برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى على مستوى المعيشة فى مصر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد التاسع ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

أما فيما يتعلق بمتوسط الأجر الحقيقى فيوضح الجدول السابق انخفاض هذا المعدل للقطاعات الثلاثة ١٠٠٠ ، ١٤٢٧ ، ١٤٨٠ جنيه على التوالى ، ولعل السبب فى ذلك هو ارتفاع تكاليف المعيشة وبالتالى انخفاض متوسط الأجور الحقيقية .

مما سبق يتضح أن فجوة الأجور ما بين الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع الخاص لم تعد إلى أعادة تخصيص العمالة كما كان متوقعا فى ظل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى مما يعنى جمود سوق

العمل في مصر وصعوبة الانتقال من قطاع إلى أخر وبطء معدلات النمو للطلب على العمالة في القطاعين العام والخاص[1]

٥. العمالة الخارجية وأزمة الاقتصاد العالمي :

بالرغم من عدم دقة الإحصاءات التي تساعد في تقدير حجم العمالة المصرية بالخارج وان كان التقدير يشير إلى أن العمالة قبل حرب الخليج كانت تصل لحوالي ٤ مليون مصري تقلص هذا العدد نتيجة لحرب الخليج وانخفاض أسعار البترول في أوائل الثمانينات وانتهاء كثير من مشروعات التنمية الاساسيه بدول الخليج مع وجود اتجاهات لاحلال العمالة الوطنية بها وبعض العمالة الآسيوية فيها بدلا من العمالة الأجنبية بالإضافة إلى ركود النشاط في بعض القطاعات وخاصة قطاع التشييد والبناء أخر تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء للعمالة المصرية بالخارج قدرت بمليون و ٩٠٠ ألف نسمه[2] . وهذا يعنى عودة الزيادة من العمالة الخارجية وهو أمر ظهرت ملامحه في الثمانينات وزادت حدته في التسعينات وتتلاشى فرص العمل في الدول الخليجية بعد عام ٢٠٠٠ وشكلت هذه العمالة العائدة من دول الخليج ثلاثة أنواع من الضغوط على الاقتصاد المصري وهى :

أولا: ارتفاع معدلات البطالة المقنعة والصريحة وانخفاض معدلات التحويل للمصرين بالخليج .

ثانيا: المشاكل التي يمكن أن تترتب على الأنماط السلوكية للمصرين العائدين مثل العزوف عن العمل لفترة بعد العودة وقد تطول أو تقصر من شخص لاخر وكذلك الأنماط الاستهلاكية العالية والتي تشكل عبء على الاقتصاد المصرى

ثالثا: تنافس الطلب على الخدمات في مصر من تعليم وصحة ومواصلات وغيرها تنافس الأنشطة غير المنتجة .

كما أدى التزايد السريع في القطاعات غير المنتجة وفي الأنشطة والخدمات الهامشية إلى التأثير المباشر على الكفاءة الإنتاجية في المجتمع مع زيادة العمالة غير الفعالة في القطاعات الثانوية ، وخاصة وان هذه القطاعات الهامشية تحقق دخلا كبيرا في أعمال كثيرة مثل المضاربة في الأراضي الزراعية و السمسرة وغيرها .

٦. النظرة المتدنية للعمل اليدوي [3]:

أدت نظرة التقدير والمبالغة في التسجيل نحو العمل المكتبي و الشهادة الجامعية التي تدفق أعداد ضخمة للالتحاق بالجامعات و الحصول على مؤهل عالي دون الاعتبارات لمجالات العمل المتاحة لهم مع أن الأعمال اليدوية هي التي تستوعب أعداد كبيرة من العمالة ويمكن أن تشكل منتجاتها نافذة للتصدير للأسواق الخارجية لما تتمتع به المنتجات اليدوية من ارتفاع الطلب عليها في الدول المتقدمة.

٧. التفاوت في توزيع الدخول .

يوجد هذا التفاوت كما تبين من الجدول رقم (٣) دون مبررات منطقية أو سياسات عادلة وهذا الخلل له اثر سلبي على الأوضاع الاقتصادية .اضافة إلى عزوف جزء من العمالة القادرة المؤهلة عن مثل هذه المهن حيث هناك من يعمل في أعمال هامشيه ويحصل على دخول عالية ومن يعمل بمهن صعبة وشاقة ومع ذلك يقل دخله الأمر الذي يخلق حاله من الاضطراب وعدم الرخاء والاستقرار .

٨. التقدم التكنولوجي و استخدام الميكنة .

٩. التغير الحادث في القيم السائدة في المجتمع .

---

(١) د. شكرى رجب العشماوى ، برنامج الإصلاح الاقتصادى الأثر على سوق العمل ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٨٢ ، فبراير ٢٠٠٣ ص ٢٢ .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصدر سابق) ٢٠٠٣/٢/١٧

(٣) د. الخولى سالم ابراهيم الخولى ، المشكلات الاجتماعية الريفية ومتطلبات حلها ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ١٩٩٩ ، ص٩٠ .

III. أثر البطالة على المجتمع المصرى (دراسة ميدانية)

وبدراسة تقرير التنمية البشرية لجمهورية مصر العربية عام ٢٠٠١ اتضح أن أعلي نسبه بطالة زراعية بالجمهورية كانت محافظة أسوان نسبه ١٤,٩ %تليها محافظه الغربية بنسبه ١٣,٥ %ثم محافظة الوادي الجديد بنسبة ١١,٢ %وتم اختيار محافظة الوادي الجديد لأنها محافظة واعدة وبها مشروعات تنموية كبرى مثل شرق العوينات لعمل البحث الريفي السريع لدراسة مشكلة البطالة الزراعية بجمهورية مصر العربية وكانت النتائج كما يلي :

أراء واتجاهات المبحوثين بالوادى الجديد تجاه مشكلة البطالة :

بلغ عدد المبحوثين بالدراسة ٣٥ مبحوثا بمركزى الخارجة والداخلة بقرية بولاق وقرية باريس منهم ١٥ مبحوثا بمركز الخارجة و٢٠ مبحوثا بمركز الداخلة وتم تدوين متوسطات النتائج المتحصل عليها للمركزين كما يلى :

بسؤال المبحوثين عن أيهما افضل العمل الحكومي أم العمل الحر ؟ أجاب نحو ٩٣,٣% من المبحوثين انهم يفضلون العمل الحكومي للضمان الاجتماعى والتأمين الصحى والمعاشات الحكومية ، ٦,٧ % من المبحوثين يفضلون العمل الحر كما يتبين من الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤) يبين نوع العمل المفضل والجهة الموفرة له بالنسبة للمبحوثين

العمل المفضل	%
يفضل العمل الحر	٦,٧
يفضل العمل الحكومى	٩٣,٣
الاجمالى	١٠٠
يفضل ان تكون الحكومة مسئولة عن توظيفه	١٠٠%
يفضل ان يبحث عن فرصة عمل بنفسه	٠ %

المصدر : استمارة استبيان بمحافظة الوادى الجديد .

وبالسؤال عن أن تكون الحكومة مسئولة عن توفير فرص عمل للعاطلين أجاب جميع المبحوثين بنسبة ١٠٠% انهم يفضلون أن تكون الحكومة مسئولة عن توفير فرص العمل لهم.

واتضح من العينة المبحوثة كما يتبين من الجدول رقم (٥) أن المبحوثين سمعوا عن المشروعات الصغيرة مثل ورش الأحذية ، وتسمين الماشية وتسمين الدواجن والمناحل ولكنهم أفادوا بعدم وجود مثل تلك المشروعات في المنطقة المدروسة لعدة أسباب أهمها مشكلة التسويق بالنسبة للمنتجات . وأقر تلك المشكلة نحو ٩٠% من المبحوثين تليها مشكلة التمويل وارتفاع نسبة الفائدة المركبة على القروض التي يمكن أن يقترضها الشباب وأيد هذه المشكلة نحو ٧٠% من المبحوثين وجاءت مشكلة تحصيل الضرائب من أي فرد يريد أن يعمل مشروع .

جدول رقم (٥) يبين اسباب عدم انتشار مشروعات صغيرة بمنطقة الدراسة

السبب	%
مشكلة تسويق المنتجات	٩٠
مشكلة التمويل وارتفاع نسبة الفائدة	٧٠
التحصيل العالى للضرائب	٨٠

المصدر : استمارة استبيان بمحافظة الوادى الجديد .

وبسؤال المبحوثين عن اكثر المشروعات اربحيه من وجهة نظرهم كما يتضح من الجدول رقم (٦) أقر نحو ٦٦,٧ % من المبحوثين أن تسمين الماشية يعتبر اكثر اربحيه ، ونحو نسبة ٣٣,٣ % من المبحوثين يعتبرون أن زراعة الأرض أن وجدت هي الأفضل وأن نحو ٨٦,٧ % من المبحوثين يرون أن زراعة الأرض ومشروعات الإنتاج الحيواني هي الأكثر اربحيه .

جدول رقم (٦) يبين أكثر المشروعات اربحية من وجهة نظر المبحوثين لو توفرت اهم القروض

المشروع	%
انتاج حيواني	٦٦,٧
زراعة وارض	٣٣,٣
زراعة وانتاج حيواني	٨٦,٧

المصدر : استمارة استبيان بمحافظة الوادى الجديد

- وعند سؤال المبحوثين عن مدى إتاحة فرص العمل مؤقت كان أم مستديم وهل هذا العمل يحتاج إلى مهارات معينة أفاد جميع المبحوثين انه لا توجد فرص عمل بالمرة سواء المؤقت أم المستديم .
  وتبين أن مستوى الأجر المتوفر عند العمل لدى الغير يبلغ ١٠ جنيه في اليوم الواحد .
- وبسؤال المبحوثين عن إمكانية الحصول على قرض لعمل مشروع أو لشراء ارض زراعية أو لزواج الأولاد أو لأي أغراض أخرى تبين من إجابات المبحوثين صعوبة الاقتراض نظرا لتمسك البنك بعدد اثنين موظفين ضامنين للمقترض ولكن مع افتراض تيسير الاقتراض من قبل البنك فأن نحو ٨٠% من المبحوثين يفضلون الحصول على قرض لعمل مشروع مثل تسمين الماشية مثلا ، ونحو ٥٥% يفضلون شراء اراض زراعية وزراعتها كمشروع يشجع على استقرار الشباب وتمسكهم بالمكث في مشروعهم .
- وبسؤال المبحوثين عن ملائمة ضمانات القروض أجاب ١٠٠% من المبحوثين بأن الضمانات غير ملائمة تماما.
- وعند سؤال المبحوثين عن مدى استعداد المقترض لسداد ما يقترضه أجاب نحو ٩٣,٣ % بأنهم مستعدون للسداد عند توفير التسويق الجيد لمنتجاتهم ، كما فضل نحو ٨٦,٧% من المبحوثين السداد بعد فترة سماح من البنك لا تقل عن سنة . وعند الاستفسار من المبحوثين عن مشاكل التمويل من وجهة نظرهم وافق نحو ٩٣,٣% من المبحوثين على أن الضمانات التي يطالب بها البنك هي أهم المشاكل تليها مشكلة ارتفاع سعر الفائدة حيث علق ٦٦,٧% من المبحوثين بقولهم بأن الفائدة تعتبر مركبة وليست ٦% كما يذكر المسئولين في الجرائد والصحف اليومية وتضرر نحو ٤٠% من المبحوثين من تعامل رجال وموظفي البنك معهم حيث أوضح المبحوثون أن الاطلاع على كشف الحساب يتكلف ١٥ جنيه وكل مرة يدفعون ذلك المبلغ حتى لو تكرر في نفس السنة أكثر من مرة .

وعند سؤال المبحوثين عن مدى توافر فرص العمل المتاحة سواء للرجل أو للمرأة في منطقة الدراسة أفاد جميع المبحوثين بنسبة ١٠٠% بأنه لا توجد فرص عمل بالمرة سواء للرجل أو للمرأة .

وعند الاستفسار عن أهم المشاكل الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة البطالة بمنطقة الدراسة أكد المبحوثون أن البطالة أدت إلي تأخير سن الزواج بين الشباب بالإضافة إلى تشجيع الشباب على الانحراف وخصوصا شباب المتعلمين بعد اختلاطهم بشباب المقاهي في الريف مما أدى إلى انتشار السرقات والانحراف .

وعند سؤال المبحوثين عن افضل الحلول من وجهة نظرهم بالنسبة لحل مشكلة البطالة أجاب المبحوثين بما يلي :

- استمرار توزيع الأراضي الزراعية المستصلحة على الخريجين مما يؤدى إلى توفر فرص العمل .
- تسهيل الضمانات على القروض بالنسبة للخريجين .
- توفير مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للوظائف والعمل وتقليص دور الوساطة والمحسوبية

أهم مخرجات الدراسة الميدانية :

نخرج من هذا البحث بالآتي :

١. أن مشكلة البطالة اصبحت تورق المجتمع المصرى .
٢. الطريقة الإحصائية المستخدمة في تقدير البطالة تؤثر تأثير مباشر على حجم البطالة .
٣. الآلية المستخدمة في علاج المشكلة لا تتناسب مع حجم المشكلة .
٤. الآثار السلبية الناجمة عن البطالة كثيرة وخطيرة ومنها[1] :

---

(١) من الدراسة الميدانية ذكر المبحوثين هذه الآثار السلبية للبطالة والتى لم تكن ضمن الأمثلة التى تم إعدادها لذلك الغرض .

- انتشار السرقة
- انتشار الاغتصاب والسطو المسلح
- الإدمان (هيروين – بانجو)
- حالات القتل التي تتم داخل الأسرة الواحدة بفعل الإدمان .
- غياب الأمان الاجتماعي داخل المجتمع .
- تحمل رب الأسرة أعباء كبيرة في ظل غياب فرص العمل للأبناء .
- تأخر سن الزواج .
- وجود عوانس فوق الثلاثين يصل إلي ٣,٥ مليون عانس وما لها من مشاكل اجتماعية[1] . وللوصول الى آلية عملية تساهم فى الحد من مشكلى البطالة توصى الدراسة بما يلى:

IV. آلية العمل والحلول الممكنة لمشكلة البطالة :

الضمان الاجتماعي قاصر على الموظفين وتقترح الدراسة أن يتم توسيع المظلة الاجتماعية لتشمل المجتمع كله وذلك يعمل على خفض الطلب على فرص العمل الحكومية حيث ان نسبة كبيرة جدا ترغب فـي فرصة العمل من اجل الضمان الاجتماعي .

زيادة حجم الاستثمارات في الوزارات الخدمية لخـلق فرص عمـل جديدة (المـدارس – المستشفيات .... الخ) وهذه تعمل على تقريب المجتمع المصري من المستويات العالمية في عدد الطـلاب بالصف ونصيب الأستاذ الجامعي من الطلاب وعدد المرضى لكل سرير بالمستشفيات .

يتم تقسيم القرض الى تكاليف ثابته وتكاليف متغيرة وتكون فترة السماح مختلفـة وكـذلك سـعر الفائدة من التكاليف الثابته عن التكاليف المتغيرة .

الوظائف التي يشغلها اصحاب المعاشات يتم شغلها بالشباب .

خفض سن المعاش للاعمال الحرة الى ٥٥ سنة بدلا من ٦٥ سنة .

المراجـــــع

١. أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، دراسات ووثائق ، الجزء الأول ١٩٩٦ ، قضية البطالـة وتـوفير فرص العمل .

٢. د. ابراهيم العيسوى -حوار حول الرؤيه المستقبلية فى مصر مشاكل البطالة وفرص تشغيل الـشباب – معهد التخطيط القومى – ٢٠٠٢.

٣. د. ابراهيم عوض محمود – بطالة المتعلمين فى الفترة من ٨٣- ١٩٩١معهد الاحصاء – جامعة القـاهرة ١٩٩٢.

٤. د. الخولى سالم ، المشكلات الاجتماعية الريفية ومتطلبات حلها ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٩ ، ص٩٠ .

٥. د. رمزى زكى ، الاقتصاد السياسى للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية العالمية ، سلـسلة عـالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والأداب ، الكويت ، ١٩٩٧ .

٦. د. شكرى رجب العشماوى ، برنامج الإصلاح الاقتصادى ، الأثر على سوق العمـل ، كتـاب الأهـرام الاقتصادى ، العدد ١٨٢ ، فبراير ٢٠٠٣ ، ص ٢٢ .

٧. د. محمد عبد الفتاح محيى – د. مصطفى كمال – تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق ١٩٨٨.

٨. د. محمد يوسف سلطان – فاطمة ابراهيم الزلاقى- تحليل البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية فى الفترة من (٦٦-١٩٨٦) " المؤتمر العلمى للاقتصاد والتشريع القاهرة ٢٣-١٩٨٩/١١/٢٥.

٩. د. محمود حسن حسنى – مدى واقعية الامال المقصودة على المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر ندوة البطالة وتحديات الأصلاح الاقتصادى – جامعة حلوان ١٩٩٣/٥/١٠ .

---

(١) تصريح رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تصريح جريدة الأهرام فى ٢٠٠٣/٢/١٧ .

١٠. د. مختار هلودة – ظاهرة البطالة فى مصر قياس واسباب علاجها المؤتمر السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين الموارد البشرية والبطالة – الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع – نوفمبر ١٩٨٩.

١١. د. هشام مخلوف ، أ. سعد زغلول – اسقاط قوة العمل فى مصر على المستوى القومى والمحلى (١٩٩٧– ٢٠١٧) ندوة المركز الديموجرافى للسكان مايو ٢٠٠٢.

١٢. محمد محروس اسماعيل – التعليم والبطالة فى مصر – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين نوفمبر ١٩٨٩.

IMPACT OF UNEMPLOYMENT ON THE RURAL COMMUNITY ECONOMICALLY AND SOCIALLY

Zayed, A. and M. abd Elnabie.
Agric. Economic Research Inst., Agric. Research Center

ABSTRACT

Unemployment became one of the most dangerous problems, which face the developed and developing countries either. The danger doesn't represent en The continuous increase of the numbers of unemployed persons who reached about one billion in all over the world and that represent wasting human work element rustled the loss of the economic resources .

The problem of the study is represented in comparison between the supply of job researchers and the available job opportunities in the economy. This study is deviled to four axes:

- The first one concerns about unemployment definition and its types.
- The second one incuses the unemployment problem reasons .
- The third one deals wish the impact of unemployment on the Egyptian community .
- The fourth one Mechanism of labors and possibility solution of the problem of unemployment .
- The rapid rural research method were used in the new valley Governorate ot Al Dakahlia and Ap Kharga Centers and the most important autpurts of this stocky were the unemployment problem is increasing continuously and the statistic method which was used to estimate unemployment affects directly on the volume of unemployment . The methods usual in treatment of the problem are not suitable with the this problem which leach to bear the family man with heavy burdens in absence of job opportunities for sons and that led to laten marriage age .

At the end, the study recommends the following:

1. Social guarantee is restricted on the employees . The study suggests expending the social umbrella to include the whole society by reducing demand on government job opportunities, large ratio of persons .wish job opportunities where as large rates of persons wish job opportunities were as large rates of persons wish dub opportunities because of social guarantee .
2. increasing the volume of investments in services ministries to create new job opportunities(schools, hospitals .... Etc) which make the Egyptian society to approach the international levels in students numbers in the grade and the share of university professer from the students , also number of the patients for each bed hospitals
3. the loon is divided to fixed and changeable costs and permit period will be different, also the rate price of fixed casts than the changeable ones .
4 Jobs occupied by the retired persons must be occupies by youth .
5 Reeling retire age for free business to 55 years old intead of 65 years old .